

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

ندوة توحيد تشريعات القانون الخاص
لدول الخليج والجزيرة
العربية

باتي اختيار موضوع البحث المائل في إطار الندوة الحالية
والتي يعقدها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية وموقعها
الوحيد تشريعات القانون الخاص في دول الخليج والجزيرة العربية
سواء ما انتشر عليه واقع قانوني ألا وهو ارتباط فروع القانون
الخاصة بالسياسة وتداخلها فيما بينها طلبا وإجابة .

وسيلو هذا المعنى بوضوح ودون الاستيراد فيه في العلاقة
التي قائمة بين قاعدة القانون الدولي العام وقاعدة القانون
الخاص . وذلك مع الترافع بأن القانون الدولي الخاص
والذي يدرس فروع القانون الخاص أن يحدد العنصر الأساسي

الأثر الإيجابي
لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية
على مسائل القانون الدولي الخاص
في هذه الدول

هذا القانون الدولي العام . وضع ذلك يتعلق أثره بدور
القانون الدولي الخاص في المقام الأول في المقام الثاني حيث
يتمتع بوضع القانون الدولي الخاص على نطاق القوانين وتحديد
التي انتشرت . هذا من حيث أنه على موضوع الجنسية أو
في المقام الثاني لهذا القانون الذي يقرر موضوعه هذا
فيما يتعلق بالقوانين . (1)

تقديم : تتمثل مقابلة الحقن المتقدم في الأثر الإيجابي للتوحيد

=====

على مسائل القانون الدولي الخاص للدول الموحدة أو المتحدة

أو يأتي اختيار موضوع البحث الماثل في إطار الندوة الحالية والتي يعقدها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية وموضوعها توحيد تشريعات القانون الخاص في دول الخليج والجزيرة العربية ليؤكد ما استقر عليه واقع قانوني ألا وهو ارتباط فروع القانون بعضها ببعض وتفاعلها فيما بينها سلبا وإيجابا .

ويبدو هذا المعنى بوضوح ودون الاستطراد فيه في العلاقة المتبادلة بين قاعدة القانون الدولي العام وقاعدة القانون الدولي الخاص - وذلك مع افتراض بأن القانون الدولي الخاص هو من فروع القانون الخاص - فلا شك أن تحديد العنصر الأجنبي في علاقة قانونية هو أمر يقع تحت مظلة القانون الدولي العام ، ضرورة أن الصفة الأجنبية أو الوطنية ترتبط بانتماء الى دولة ما وتحديد علاقات الدول بعضها البعض الآخر وتوصيف الدول بالاستقلال وترتيب درجات هذا الاستقلال هو من الأمور التي يستقل بها القانون الدولي العام ، وجميع ذلك ينعكس أثره بدوره على مسائل القانون الدولي الخاص ، سواء في المفهوم اللاتيني حيث ينسب موضوع القانون الدولي الخاص على تنازع القوانين وتحديد قاعدة الاسناد ، فضلا عن اشتماله على موضوع الجنسية أو سواء في الانجلو أمريكي لهذا القانون الذي يقصر موضوعه هذا على مسائل تنازع القوانين . (١)

(١) انظر في تفصيل ذلك : Private International Law

وتتمثل مصداقية المعنى المتقدم في الأثر الايجابي للوحدة أو الاتحاد بين الدول أيا كان شكل هذا الاتحاد أو تلك الوحدة على مسائل القانون الدولي الخاص للدول الموحدة أو المتحدة أو التي انتظمها الاتحاد ، وهذا النموذج هو النموذج المختار للدراسة الماثلة التي تستهدف على ما عنونت به بيان " الأثر الايجابي لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مسائل القانون الدولي الخاص لهذه الدول " .

ويكشف هذا العنوان عن حاجته لضبط مصطلحاته وتحديد معانيها تحديدا لمضامينها وتعريفاتها وهو ما نخصص له التمهيد الذي يعقب هذا التقديم والذي يشمل ، فضلا عن ذلك ، قراءة في التاريخ القانوني لاتجاهات الوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتقسيم للدراسة محل البحث الماثل .

أولا : قراءة في التاريخ القانوني لاتجاهات الوحدة بين دول مجلس

* * *

إذا كان من أولويات علم القانون أن القاعدة القانونية في جماعة ما تنبثق أساسا من هذه الجماعة لقاعدة ملزمة تنظم هذه الجماعة ، ومع تجاوز ذلك الرأي على الالتزام وهل يعناه هذا الالتزام أم الالتزام (١) .

فإن تطبيق هذا المفهوم على دول مجلس التعاون لدول الخليج

(١) في تكميل هذه الاتجاهات - لمبادئ الحالي - الشخصية القانونية للمنظمات الدولية - طبعها ١٩٦٦ - القاهرة - ص ٤٩ ومسابقات بحثها والمراجع المشار إليها فيه .

تمهيد وتلخيص

- * قراءة في التاريخ القانوني لاتجاهات الوحدة بين دول مجلس العربية والتعاون لدول الخليج العربية . - اولى المرحلة الأولى .
- * تحديد مدلول مصطلحات البحث . - أما المرحلة الثانية فيشار إليها في هذا الموقع إشارة هامشية إذ أنها الموقع الرئيسي لهذا البحث . ومن ثم سيتم تناولها في موقع آخر .
- * انتخاب مسائل القانون الدولي الخاص الذي يجرى التعامل معها لفحص الأثر الإيجابي لإنشاء مجلس التعاون الخليجي . - (أ) نماذج من النماذج القانونية لاتجاه التعاون لدول الخليج العربية .
- * خطة البحث . - خطة البحث .

أولا : قراءة في التاريخ القانوني لاتجاهات الوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

إذا كان من أولويات علم القانون أن القاعدة القانونية في جماعة ما تنشأ لاشباع حاجة هذه الجماعة لقاعدة ملزمة تتنظم هذه الحاجة ، ومع تجاوز خلاف الرأي في معنى الالتزام وهل معناه هنا الاجبار أم الالتزام . (١)

فان تطبيق هذا المفهوم على دول مجلس التعاون لدول الخليج

(١) في تفصيل هذه الاتجاهات - للباحث الحالي - الشخصية القانونية للمنظمات الدولية - طبعة ١٩٧٦ - القاهرة - ص ٨٩ ومما بعدها والمراجع المشار إليها فيه .

العربية ،يكشف عن أن حاجة هذه الدول للوحدة (١) جرت صياغتها على مرحلتين : الأولى منهما تتضمنها مجموعة من الوثائق القانونية الداخلية والدولية ثنائية الاطراف ، والثانية منهما تمثلت فيما بعد الموافقة على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ونكتفي في هذا الموضع بايجاز بتناول المرحلة الأولى ، أما المرحلة الثانية فيشار اليها في هذا الموضع اشارة هامشية اذ أنها الموضوع الرئيسي لهذا البحث ، ومن ثم فسيتم تناولها في موضع مناسب فيه ، وذلك على النحو الآتي :

(أ) نماذج من الصياغة القانونية للاتجاه الوحدوي لدول
مجلس التعاون الخليج العربية في مرحلة ما قبل انشاء
هذا المجلس :

والكلام في هذه الجزئية يشمل أمرين :
أولهما : اشارة الى بعض النماذج
وثانيهما : عرض لخصائص القاعدة القانونية في هذه النماذج

أولا : اشارة الى نماذج من هذه الصياغة
=====
نكتفي باستقراء هذه الصياغة بمطالعة الوثائق الكويتية التي
انتظمت في مجموعتين :

(١) انظر المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة
على الاتفاق الاقتصادي بين دولة الكويت والمملكة العربية
السعودية .

أولاهما : التشريعات الكويتية ذات التوجه الوحدوي الخليجي.
وثانيهما : الاتفاقات الدولية متعددة الاطراف وثنائيتها.

ومثال الأولى منهما :

١ - القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ بمعاملة رعايا المملكة العربية
السعودية ودولتي البحرين والامارات العربية المتحدة معاملة
الكويتيين . (١)

٢ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٩ بمعاملة رعايا دولة قطر معاملة
الكويتيين . (٢)

ومثال الثانية :

١ - الاتفاق الاقتصادي بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية
المبرم في ٢٢ مارس سنة ١٩٧٥ بين حكومة دولة الكويت وحكومة
المملكة العربية السعودية والذي تمت الموافقة عليه بالقانون
رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ . (٣)

٢ - اتفاق التعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامي بين دولة قطر
وحكومة دولة الكويت . (٤)

(١) منشور في الجريدة الرسمية - الكويت اليوم - العدد ١٠٣٩ ومرفق
صورة منه بالملف الوثائقي لهذا البحث .

(٢) منشورة بالجريدة الرسمية - الكويت اليوم - العدد ١٢٦٠ - مرفق
صورة منه بالملف الوثائقي لهذا البحث .

(٣) منشور بالجريدة الرسمية - الكويت اليوم - العدد ١٠٣٩ - مرفق
صورة منه بالملف الوثائقي لهذا البحث .

(٤) منشور بالجريدة الرسمية - الكويت اليوم - العدد ١٢٦٠ - مرفق
صورة منه بالملف الوثائقي لهذا البحث .

(ثانيا) خصائص القاعدة القانونية في النماذج المتقدمة

تحدد خصائص القاعدة القانونية في النماذج المتقدمة ، سواء منها ما كان قانونا داخليا ، أو اتفاقا دوليا ثنائي الاطراف أو متعددها فيما يلي :

(١) تأكيد الوضع الاستقلالي للدول مصدرة القانون أو أعضاء الاتفاقيات :

بيان ذلك أنه على عكس ما قد يرتبه عنوان هذه الجزئية من أن هدف هذه المرحلة هو تحقيق الوحدة في المعاملة بين مواطني الدول أطراف هذه الاتفاقيات ومحل هذه القوانين إلا أن القاعدة القانونية التي انتظمت هذا الهدف لم تتجاوزه وإنما استمرت في المحافظة على المفهوم الاستقلالي للدول .

ويتمثل ذلك في التزامها فكرة ثنائية القاعدة القانونية وبالتالي ضرورة تحقيق وحدة معاملة مواطني الدول محــــلل الاتفاق الدولي من خلال ارادة المشرع الوطني .

وفي شرح المعنى المتقدم نستدعي من فقه القانون الدولي ما استقر عليه أن هناك اتجاهين في نفاذ الاتفاقيات الدولية : أولهما - يرى أنها تنفذ بدون تدخل من ارادة المشرع الوطني ، وهو المعروف باسم مدرسة وحدة القانون الدولي ، وثانيهما - ترى بضرورة تدخل ارادة المشرع الوطني لنفاذ الاتفاقية أو القاعدة القانونية الدولية . (١)

(١) انظر في تفصيل هذه النظرية للاستاذ الدكتور محمد حافظ -

ويتأكد هذا المعنى من قراءة أكثر من عبارة في النماذج السابقة ،
فالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون الخاص بالموافقة على الاتفاقية
بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية/حرصت على أن تنوه بأنه :
" رغبة في توثيق عرى الاخوة التي تربط بين دولة الكويت والمملكة
العربية السعودية وحرصا منهما على تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط
الاقتصادية فيما بينهما على أسس قوية لخدمة الشعبين الشقيقين ، فقد
تم بالرياض بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٥ التوقيع على اتفاق اقتصادي بين
الدولتين .

ويعتبر هذا الاتفاق اللبنة الأولى نحو وحدة اقتصادية بين
الدولتين الشقيقتين اذ ينص على منح رعايا احدى الدولتين حق الإقامة
والاستخدام والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي لدى الدولة الأخرى ، كما
يشجع الاتفاق على قيام مشاريع التنمية الاقتصادية المشتركة بين
الدولتين وكذلك بين رعاياهما على أن تتمتع رؤوس الأموال التي توظفهما
الدولتان أو رعاياهما بنفس المزايا والافضلية التي تتمتع بها
رؤوس الأموال الوطنية ."

وكذلك تضمنت المذكرة الايضاحية بالمرسوم بالقانون رقم ٥٦ لسنة
١٩٧٩ بمعاملة رعايا دولة قطر معاملة الكويتيين العبارات التالية :

" حرص الدستور الكويتي في مادته الأولى على أن ينص على أن شعب
الكويت جزء من الأمة العربية وذلك تأكيداً للحقيقة الثابتة والخالدة
على مر التاريخ من أن الأمة العربية أمة واحدة يضمها الوطن العربي
الكبير وتحرس الكويت دائماً على تدعيم أواصر الوحدة العربية وتساهم
بكل امكانياتها وفي جميع المجالات الى ترجمة هذه الوحدة الى واقع
ملموس ."

وهذه العبارات وكذا التي تقدمتها كافية لتأكيد القول بأن
القاعدة الكاملة التي انتظمت مرحلة ما قبل انشاء مجلس التعاون ، انما
لم تتجاوز الواقع الاستقلالي ومفهوم سيادة الدول الأعضاء ، اذ انها

حرصت على أن تؤكد أن ما يتم في إطارها ، إنما هو لتوطيد أو إضمار الأخوة والتعاون مع الشقيقات العربيات ، لتقوية عرى التعاون مع الدول الخليجية . (١)

* * *

(٢) قاعدة قانونية خاصة (Privé - Private) تستهدف تحقيق الوحدة

في مجالات معينة على سبيل الحصر هي النشاط الاقتصادي بصفة

خاصة :

إذا كان الأصل في الاتجاهات الوحدوية أن تأتي شاملة فـ في مفهوم سياسي قانوني فلا تتخصص بأية أهداف معينة إلا فكرة تحقيق الوحدة بين أطراف القاعدة القانونية / التي صدرت في مرحلة ما قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي ، واستهدفت تحقيق الوحدة بين الدول الخليجية اقتصر على مجالات معينة على سبيل الحصر ، فهي لم تنشأ أصلاً عاماً أو قاعدة عامة يجري تطبيقها تلقائياً لتوحيد المعاملة بل يقتصر تطبيقها على ما وردت فيه .

فالاتفاق الاقتصادي بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية والمبرم سنة ١٩٧٥ وسابق الإشارة إليه إنما استهدف تعهد كل من الطرفين المتعاقدين منح رعايا الطرق الآخر على قدم المساواة دون تفریق أو تمييز مايلي :

(١) انظر المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩

بالموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامى بين حكومة دولة قطر وحكومة دولة الكويت .

- ١ - حق الإقامة والاستخدام والعمل .
- ٢ - ممارسة النشاط الاقتصادي في اطار البروتوكول المرفق .
- ٣ - تسهيل اجراءات انتقال الرعايا بين البلدين .

" المادة الأولى من الاتفاقية المذكورة "

وفي اطار هذا المعنى جاء نص المادة الاولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ بمعاملة رعايا المملكة العربية السعودية ودولتي البحرين والامارات العربية المتحدة معاملة الكويتيين والتي تنص على ما يأتي :

مادة أولى :

=====

يعامل رعايا كل من المملكة العربية السعودية ودولتي البحرين والامارات العربية المتحدة من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين العامة أو الخاصة التي يكون جميع أعضائها أو المساهمين فيها أشخاصاً طبيعيين متمتعين بجنسية هذه الدول معاملة الكويتيين فيما يتعلق بالتجارة والصناعة وتأسيس الشركات التجارية والاشتراك فيها وممارسة المهن والأعمال الحرة وتملك العقارات وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

وكذا في اطار هذا المفهوم أتت المواد (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) من اتفاق التعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامي بين حكومة دولة قطر وحكومة دولة الكويت المبرم في ١١ / ١٢ / ١٩٧٨ لتتضمن على

الآتي: (١)

مادة (١):
=====

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية وتقارب التشريعات التجارية والصناعية والمالية والنظم الجمركية ، المطبقة بين البلدين .

مادة (٢):
=====

يعمل الطرفان المتعاقدان على اقامة تعاون اقتصادي وتجاري وفني بينهما ينطلق من الأسس التالية :-
١ - ازالة ما من شأنه اعتراض حرية ممارسة مواطني كل بلد النشاط الاقتصادي والتجاري واستثمار رؤوس الأموال . وتملك العقار والأسهم والشركات في البلد الآخر ، وفقا للضوابط وبالطرق والاجراءات التي يتم الاتفاق عليها بين حكومتيهما .

(١) انظر مقارنا ذلك بالنظام الأساسي لمجلس التعاون بين دول الخليج العربية اذ تنص المادة الرابعة منه على أن " ١ - تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي : تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها .
٢ - تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .
٣ - وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية :

- أ . الشؤون الاقتصادية والمالية .
- ب . الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات .
- ج . الشؤون التعليمية والثقافية .
- د . الشؤون الاجتماعية والصحية .
- هـ . الشؤون الاعلامية والسياحية .

وتشكل لجنة خاصة لاقتراح توصيات بشأن هذه الضوابط والطرق
والاجراءات ترفعها للحكومتين خلال مدة لا تزيد عن ستة أشهر على
أن تبدأ أعمالها خلال شهرين من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .

٢ - توحيد السياسة الخاصة بالنظم والتعرفة الجمركية
والشركات التجارية وتوفير السلع والمواد الغذائية .

٣ - توحيد التشريعات الخاصة بحماية الصناعات المحلية .

٤ - تشجيع قيام المشروعات المشتركة بين مواطني البلدين .

مادة (٣) :

=====

في سبيل تحقيق ما ورد في المادة السابقة ، يسمح كـل
من الطرفين المتعاقدين بدخول رؤوس الأموال العائدة لمواطني
الطرف الآخر كما يسمح بتحويل أرباح وعوائد الاستثمارات الموظفة
وكذلك بخروج رؤوس الأموال التي دخلت لأغراض الاستثمار وبالعـملـة
التي وردت بها أصلا .

مادة (٤) :

=====

يعمل كل من الطرفين على منح مواطني الطرف الآخر حريـة
الاقامة والعمل والاستخدام في بلده .

(٣) القاعدة القانونية تنظم العلاقات بين أطراف محدودة

ثنائية أو متعددة ولا تشمل دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية :

كخصيصة شالفة لهذه القواعد نضيف أن مسميات الوثائق التي تتضمن القواعد القانونية والذي سبق الإشارة إليها تكشف أنها لا تنظم إلا العلاقات بين طرفين أو أطراف متعددة ولا تنبسط على الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي محل هذه الدراسة .

(٣) : مرحلة انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الموضوع

الرئيسي للبحث - احالة :

طرح الكويت فكرة انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما تفرع منه من اجهزة ولقد حازت الفكرة القبول لدى المسؤولين في دول الخليج وتم التوقيع في مدينة ابو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ٢١ من رجب سنة ١٤٠١هـ الموافق ٢٥ من مايو سنة ١٩٨١م على النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يقع في اثنتين وعشرين مادة حيث عينت المادة الثانية منه مقر مجلس التعاون ، وهي مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، وتعرضت المادة الرابعة لاهداف المجلس ، وقصرت المادة الخامسة العضوية فيه على الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية الذي انعقد بالرياض بتاريخ ١٩٨١/٢/٤ ، ثم بينت المادة السادسة الاجهزة الرئيسية لمجلس التعاون وهي :

(١) المجلس الاعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات .

(٢) المجلس الوزراي .

(٣) الامانة العامة .

وقد تضمنت المواد من ٧ الى ٩ كل الامور المتعلقة بالمجلس الاعلى وعالجت المادة العاشرة موضوع هيئة تسوية المنازعات ، وتعرضت

المواد من ١١ الى ١٣ لأمر المجلس الوزاري ، أما المواد من ١٤ الى ١٦ فقد اوضحت كل ما يتعلق بأمر الامانة العامة .

ونص النظام فى المادة ١٧ منه على امتيازات وحصانة اجهزة مجلس التعاون - كما نصت المادة ١٨ منه على مساهمة الاعضاء فى ميزانية الامانة العامة بنسب متساوية وشرحت المواد من ١٩ الى ٢٢ الامور العامة الخاصة بالنظام الاساسى .

ونكتفى بهذه الاشارة فى حدود هذا المعنى وفى هذا المقام مع احالة الى تفصيل حيث يتم تناول الجوانب المختلفة لهذا المجلس فى الموضوع المناسب من هذا البحث .



ثانيا : تحديد مدلول مصطلحات البحث :

- (أ) انشاء مجلس التعاون لا نشأته .
- (ب) معنى الاثر الايجابى فى هذه الدراسة .
- (ج) انتخاب مسائل القانون الدولى الخاص الذى يجرى التعامل فيها لفحص الاثر الايجابى لنشأة مجلس التعاون الخليجى .

قد يكون من المناسب لايجاد لغة مشتركة يجرى استخدامها فى التعامل مع البحث الحالى أن نطرح مفهوم المصطلحات التى جرى اختيارها عنوانا لهذا البحث ، وهو ما يتم على النحو الآتى :

(١) انشاء مجلس التعاون الخليجى لا نشأته :

يجدر بادى ذى بدء الاشارة الى انه سيتم التعامل مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية - بمختصر مجلس التعاون الخليجى - ومن ناحية اخرى تم الالتزام بمصطلح انشاء المجلس الذى استخدمته

المذكرة الايضاحية للقانون الكويتي بالموافقة على النظام الاساسي للمجلس تعبيراً عن عقيدة الباحث الحالي ان المجلس موضوع البحث يجد اساسه القانوني في وثيقة نظامه الاساسي لا في توافق الدول الاعضاء على قيامه على نحو ما هو عليه في مجلس الشمال (Nordic Council) (١) وهو موضوع سنعود الى معالجته في موضع آخر .

(ب) مفهوم الاثر الايجابي في خصوص الدراسة الحالية:

قد يكون مناسباً في هذا الموضوع الاشارة الى أن مفهوم الاثر الايجابي المستخدم مصطلحاً في عنوان هذا البحث ، ينصرف الى مدى تحقيق القاعدة القانونية بصفة عامة للهدف منها وتطبيق هذا المعنى على مجلس التعاون الخليجي يستلزم استقراء اهدافه حتى يجرى التأكد من مدى تحقيقها لهذه الاهداف ، او بعبارته أخرى بيان مدى تحقيقها للاثر الايجابي لانشائه في مسألة أو مسائل معينة (٢).

(١) في تفصيل نشأة هذا المجلس Soreson: Le Conceil Nordique
Revue General de Droit International Publique
Paris LVIII 1955, p.69 et

(٢) هذا المعنى للباحث الحالي - محاضرة ملقاه في ندوة دراسات
القضايا المعاصرة للمرور في الكويت سنة ١٩٨٢ ص ٥٤٦

ثالثا - انتخاب مسائل القانون الدولي

الخاص التي يجرى فحص مدى

انعكاس الاثر الايجابي لانشاء

مجلس التعاون الخليجي عليها:

بيان ذلك على نحو ما المختار فيما تقدم ، ان مسائل ^{لها} ^{مردود} ^{مردود} ^{مردود} ^{مردود} تشمل احكام تنوع القوانين ، اى قاعدة الاسناد ، كما تشمل موضوع الجنسية ، وموضوع مركز الاجانب .

والموضوع المختار من هذه الموضوعات فى البحث الماثل هو موضوع مركز الاجانب وهو معنى سيجرى بيان مبرراته فى الموضوع المخصص لذلك من هذا البحث .

وعلى ذلك فاننا نستطيع القول بأن ما سيعالجه الباحث الحالى من مسائل القانون الدولي الخاص سيكون موضوع مركز الاجانب للدول اعضاء مجلس التعاون الخليجي فى ظل انشائه بالنسبة لمواطنى دولة فى مواجهة بعض البعض .

رابعا - تحديد نقاط البحث

وفى ضوء ما تقدم يتناول البحث الحالى وفى اطار موضوعه ما يأتى :

- مبحث أول : الوصف القانوني لمجلس التعاون الخليجي .
- مبحث ثان : مدى تأثر موضوع مركز الأجانب بالنسبة لمواطني الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي ايجابيا بعد انشاء هذا المجلس .

وذلك على النحو الآتي :

المبحث الأول

الوصف القانوني لمجلس التعاون الخليجي

وينقسم هذا المبحث بدوره الى الفروع الآتية :

- الفرع الاول : دراسة وصفية لهيكل هذا المجلس .
- الفرع الثاني : تصنيف هذا المجلس بين نظرائه .
- الفرع الثالث : الطبيعة القانونية لقرارات هذا المجلس وقوتها الملزمة .

الفرع الاول : دراسة وصفية لهيكل مجلس

التعاون الخليجي :

يجمع مجلس التعاون الخليجي بين ست دول عربية ، هي بحسب ترتيبها في ديباجة النظام الاساسي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت ، وجميع هذه الدول تطل على الخليج العربي ، وبينها اكثر من رابطة على نحو ما

قدما .

ويتم تناول الدراسة الوصفية لهيكل المجلس ، من خلال ما يأتى :

اولا - مبادئ مجلس التعاون الخليج وأهدافه :

أوردت هذه المبادئ ديباجة النظام الاساسى ويمكن تلخيصها فيما يأتى :

- (أ) وحدة العقيدة وهى العقيدة الاسلامية التى تربط بين الدول الاعضاء .
- (ب) وحدة المصير والهدف المشترك .
- (ج) السعى الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها فى جميع الميادين .
- (د) خدمة الاهداف السامية للامة العربية وتحقيق تقارب أوفق اعمالا لميثاق جامعة الدول العربية .
- (هـ) تقوية اوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بين الدول الاعضاء .
- (و) دعم القضايا العربية والاسلامية .

أما اهداف المجلس فقد نصت عليها المادة الرابعة من نظامه الاساسى ، والتى تضمنت الآتى :

- (١) تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء فى جميع الميادين وصولا الى وحدتها .
- (٢) تعميق وتوثيق الروابط والصلات واوجه التعاون القائمة بين شعوبها فى مختلف المجالات .
- (٣) وضع انظمة متماثلة فى مختلف الميادين بما فى ذلك الشئون الآتية :

مستند
رقم
تاريخ

- ١ - الشؤون الاقتصادية والمالية .
- ب - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات .
- ج - الشؤون التعليمية والثقافية .
- د - الشؤون الاجتماعية والصحية .
- هـ - الشؤون الاعلامية والسياحية .
- و - الشؤون التشريعية والادارية .

(٤) دفع عجلة التقدم العلمى والتقنى فى مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .

ثانيا - أجهزة المجلس :

يتكون المجلس من الاجهزة الآتية :

(١) المجلس الاعلى وهو السلطة العليا ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائى لاسماء الدول الاعضاء ويجتمع المجلس فى دورين عاديين كل سنة - ويجوز ان يعقد دورات استثنائية بناء على دعوة عضو وتأييد عضو آخر ، ويعقد المجلس دوراته فى بلدان الدول الاعضاء ، وعلى هذا لا يجوز لــــه أن يعقدها فى خارج الدول الاعضاء ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا اذا حضره ثلثا الدول الاعضاء .

ويختص المجلس بما يأتى :

- (١) النظر فى القضايا التى تهم الدول الاعضاء .
 - (٢) وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الاساسية التى يسير عليها .
 - (٣) النظر فى التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التى تعرض عليه من المجلس الوزارى تمهيدا لاعتمادها .
 - (٤) النظر فى التقارير والدراسات التى يكلف الامين العام باعدادها .
 - (٥) اعتماد أسس التعامل مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية .
 - (٦) اقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها .
 - (٧) تعيين الامين العام .
 - (٨) تعديل النظام الاساسى لمجلس التعاون .
 - (٩) اقرار نظامه الداخلى .
 - (١٠) التصديق على ميزانية الامانة العامة .
- (ب) هيئة تسوية المنازعات ، وقد ورد النص عليها فى المادة العاشرة من النظام الاساسى ، وهى هيئة موقتة تنشأ فى كل حالة على حدة ، وتصدر الهيئة توصيات او فتاوى تحال الى المجلس الاعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا فهى ليست محكمة او هيئة تحكيم لقراراتها قوة الالزام بين اطراف الخصومة التى ترفع اليها .
- (ج) المجلس الوزارى ، ويتكون هذا المجلس من وزراء خارجية الدول الاعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائى للدول (م/١١) من النظام الاساسى) .

ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز لـه
(كما للمجلس الاعلى) عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة اى
من الاعضاء وتأييد عضو آخر ، (المادة ٢/١١ من النظام
الاساسى) .

وعلى عكس المجلس الاعلى لا يشترط ان يعقد مجلس الوزراء
اجتماعاته فى احدى الدول الاعضاء وهو يقرر مكان الاجتماع فى
دورته الحالية للدورة التالية (م ٣/١١ من النظام الاساسى) .
ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا اذا حضره ثلث الدول الاعضاء
(م ٤/١١ من النظام الاساسى) .

ويختص المجلس الوزراء بما يأتى :

- (١) اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع
التي تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء
فى مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات.
- (٢) العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين
الدول الاعضاء فى مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة
فى هذا الشأن الى المجلس الوزارى الذى يرفعها بتوصية
الى المجلس الاعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .
- (٣) تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة
بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ .
- (٤) تشجيع اوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة
للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة
وصناعة الدول الاعضاء وتشجيع انتقال الايدى العاملة
من مواطنى الدول الاعضاء فيما بينها .
- (٥) احالة اى وجه من اوجه التعاون المختلفة الى لجنة أو
اكثر فنية أو متخصصة لدراسته وتقديم الاقتراحات
المناسبة بشأنه .

- (٦) النظر فى الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام ورفع التوصيات المناسبة بشأنها الى المجلس الاعلى .
- (٧) اقرار نظامه الداخلى وكذلك النظام الداخلى للامانة العامة .
- (٨) بترشيح من الامين العام يعين المجلس الوزارى الامناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
- (٩) اعتماد التقارير الدورية وكذلك الانظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الادارية والمالية المقترحة من الامين العام وكذلك التوصية للمجلس الاعلى بالتصديق على ميزانية الامانة العامة .
- (١٠) التهيئة لاجتماعات المجلس الاعلى واعداد جدول اعماله .
- (١١) النظر فيما يحال اليه من المجلس الاعلى .
- (د) الامانة العامة ، وتتكون الامانة العامة من أمين عام يعينه المجلس الاعلى لمدة ثلاث سنوات ويعاون الامين العام مساعدون يرشحهم الامين العام ، كما يعين بالامانة العامة عدد كاف من الموظفين الذين يعينهم الامين العام من بين مواطنى الدول الاعضاء ولكن يجوز تعيينهم من غير مواطنى هذه الدول بموافقة المجلس الوزارى .
- وتختص الامانة العامة بما يأتى :
- (١) اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون .
- (٢) اعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون .
- (٣) متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الاعلى والمجلس الوزارى من قبل الدول الاعضاء .
- (٤) اعداد التقارير والدراسات التى يطلبها المجلس الاعلى او المجلس الوزارى .

- (٥) اعداد مشروعات اللوائح الادارية والمالية التي تمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسئولياته .
- (٦) اعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون .
- (٧) التحضير للاجتماعات واعداد جدول اعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات .
- (٨) الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة - استثنائية للمجلس الوزاري اذا دعت الحاجة الى ذلك .
- (٩) اية مهام أخرى تسند اليها من المجلس الاعلى او المجلس الوزاري .

الفرع الثاني

تصنيف مجلس التعاون الخليجي بين نظرائه

توطئه :

تحديد المقصود بالنظرء في هذا المجال :

نستدعى في تصنيف المجلس بين نظرائه ، نماذج الاتحادات بين الدول ، حتى يمكن اجراء المقارنة بينها وبينه تصنيفا له بينهم .

والمقصود بالنظرء هنا - كما ألمحنا - اتحادات الدول وهو معنى يستبعد بالضرورة الدول الموحدة ، اما من حيث الدول الفيدرالية حيث تختفى الشخصية الدولية للدول اعضاء الاتحاد الفيدرالى كالولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السويسرى ، والاتحاد السوفيتى ، هذا النموذج غير منطبق على مجلس التعاون الخليجي اذ تكشف قراءة النظام الاساس للمجلس

على أن الدول الاعضاء احتفظت بشخصيتها الدولية وسيادتها الخارجية وما منحه للمجلس لا تصفه في اطار الدول الفيدرالية (١)، فالمجلس يتكون من دول والمجلس الاعلى يتكون من رؤساء الدول ، ومعنى ذلك ان ما يهدف اليه المجلس هو تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها .

واذا كان نموذج الدولة الفدرالية يضيق على ان يشمل مجلس التعاون الخليجي فالنموذج الكونفدرالى - بما يتميز به من مرونة في التعريف حيث يتبسط على كافة اشكال اتحادات الدول ، بدايية الكومنولث البريطانى الى مجموعة الاتحادات التاريخية . (٢) يبدو انه صالح للتطبيق على مجلس التعاون الخليجي ، ذلك على أنه حسب التعريف الراجح لهذا النوع من الاتحادات الدولية (يتكون من مجموعة من الدول تعقد فيما بينها معاهدة ينص فيها على التزام الاعضاء بالعمل على تحقيق أهداف معينة وباحترام بعض المبادئ كما تنشئ المعاهدة هيئات مشتركة تتكون من ممثلين عن الدول - الاعضاء للاشراف على تنفيذ المعاهدة . (٣)

(١) انظر مثالا : للاستاذ بول رويتر :

Confédération et Fédération " Vétéra (1) et Nova " Mélanges offerts à Charles Rousseau, La communauté Internationale, Paris ; éditions A Pédone - 1974 - pp. 199 et suiv.

(٢) انظر في هذا الموضوع : محمد حافظ غانم - محاضرات في

المجتمعات الدولية الاقليمية - معهد الدراسات العربية

سنة ١٩٥٨ - ص ٨٣ وما بعدها .

(٣) الاستاذ الدكتور محمد حافظ غانم - المرجع السابق صفحة

وبتطبيق التعريف المتقدم على مجلس التعاون الخليجي تنتهي الى القول بانه اقرب الى الاتحاد الكونفدرالى منه الى أى اتحاد دولى آخر ، واذا كان له بعض سمات المنظمة الدولية الاقليمية من حيث اقتصره على دول واقعه فى اقليم جغرافى ولكن هذا لا ينفى عنه وصف الاتحاد الكونفدرالى ، وذلك لانه يمكن اعتبار هذا النوع من الاتحادات نوع من المنظمات الدولية الاقليمية ولكن ذات رابطة أوثق واختصاصات اقوى بين أعضائها .

نقطة جدلية : العلاقة بين مجلس التعاون الخليجى
وجامعة الدول العربية (ازدواجيه
انفصاليه ، أم ، تكامليه وحدويه)

الحديث من تصنيف مجلس التعاون الخليجى يدعو الى طرح نقطة ، شار فيها جدل سواء على الصعيد الاعلامى او على الصعيد الاكاديمى وهى : ما هيه العلاقة بين مجلس التعاون الخليجى وجامعة الدول العربية ، فقد شار التساؤل حول ما اذا كان انشاء المجلس هو نوع من الازدواجية الانفصالية ، أم هو خطوة تكاملية وحدودية .

فوجه الراى الأول :

يبنى رأيه على أن هناك شمة تماثل بين هيئات المجلس ومشيلاتها فى جامعة الدول العربية ، وان من شأن مثل هـذا التماثل اضعاف جامعة الدول العربية والامثلة على هذه الهيئات كثيرة ومثالها الهيئة الخليجية للمواصفات والمقاييس والتي تقابل المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس .

وجه الرأى الثانى :

يرى هذا الرأى وهو الراجع أن المجلس لا يشكل اضعافا للجامعة العربية ، بل ان انشاؤه يتضمن دعما للجامعة وان الهيئات الملحقة به انما تتكامل مع مثيلاتها فى الجامعة ، وأن المجلس خطوة وحدوية تقع فى اطار الجامعة .

ويستلهم هذا الرأى حجه مما اوردته ديباجه النظام الاساسى للمجلس التى حرصت على تأكيد هذا المعنى اذ قالت : (واقتناعا بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها (بين الدول الست) انما يخدم الاهداف السامية للامة العربية) .

وعند أصحاب هذا الرأى انه ليس فى ميثاق جامعة الدول العربية ما يحظر انشاء مثل المجلس . (١)

كما يضيف اصحاب هذا الرأى ان وضع المجلس بالنسبة لجامعة الدول العربية مثل لوضع اكثر من منظمة او اتحاد دولى فى داخل منظمة دولية اقليمية اوسع نطاقا من حيث العضوية ومثال ذلك اتحاد البنلوكس الذى يضم بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج وجميعها أعضاء فى السوق الاوربية المشتركة . (٢)

(١) انظر فى دراسة مفصلة لجامعة الدول العربية - د. محمد طلعت

جامعة الدول العربية - دراسة قانونية سياسية - الاسكندرية

سنة ١٩٧٤ .

(٢) انظر فى معلومات اكثر تفصيلا عن ذلك الاتحاد :

Benlux Economic Union. Peaslée - International
Governmental Organizations; Part I pp. 165

الفرع الثالث

الطبيعة القانونية لقرارات مجلس التعاون الخليجي

وقوتها الملزمة

يشير موضوع الطبيعة القانونية لقرارات المجلس ومدى قوتها الملزمة اكثر من مسألة نتناول كل منها فيما يلي :

أولا : مدى توافر شخصية قانونية للمجلس :

خلا النظام الاساسي من النص صراحة على أن المجلس يتمتع بشخصية قانونية ، واتجاهات فقهاء القانون الدولي في هذا الخصوص تنقسم الى اكثر من شعبه ، منها ^{حيث}شعبة رأى ترى انه لا نص فلا شخصية تتمتع بها المنظمة الدولية ، وهذا الرأي رأى - مهجور منذ أن أصدرت محكمة العدل الدولية سنة ١٩٤٩ رأيها في موضوع تعويض الاضرار التي تلحق الامم المتحدة نتيجة لاصابه موظفيها^(١).

وشمة اتجاه يرى ان معيار توافر الشخصية القانونية يكون بالرجوع الى ميثاق المنظمة او دستورها حيث يتبين مدى توافر الشخصية القانونية مما يستفاد ضمنا من اختصاصات ممنوحة لها .

واتجاه يرى أن الشخصية القانونية انما يتحقق للمنظمة بمجرد نشأتها ، او انشائها .^(٢)

والراجع لدى الباحث الحالى أن الشخصية القانونية تثبت للمنظمة الدولية بمجرد نشأتها ولو بغير وثيقة تنتظم هذه النشأة وعلى ذلك فهذه الشخصية تلقائية الوجود *Ipsa Facto* موضوعية بمعنى ان الكافة يحتاجون بها وبصرف النظر عن عضويتهم

(١) يراجع هذا الرأي - منشور بتفصيل في مجموعة احكام وارااء

I.C.J. Reports 1949

المحكمة

(٢) انظر في تفصيلات هذه الاتجاهات - للباحث الحالى - الشخصية

في هذه المنظمة ، اذ مثل المنظمة الدولية في ذلك مثل الدولة فكما أن تمتع الدولة بشخصية قانونية لا يحتاج أن يصاغ وجوده في وثيقة فذلك لا يحتاج تمتع المنظمة الدولية بشخصية قانونية ان يصاغ وجود هذه المنظمة في وثيقة دولية .

ومتابعة هذا النظر ترتب القول بتمتع المجلس بحصانات
وامتيازات دبلوماسية وبغير حاجة الى نص في مواجهة غير الدول
الاعضاء وليس فقط في مواجهة الدول الاعضاء على نحو ما نص عليه في
شأن الحصانات والامتيازات. (١)

ثانيا : نفاذ قرارات المجلس فى الدول الاعضاء بغير حاجة الى
اعادة اصدارها فيها بقوانين داخلية :

يكشف هذا العنوان عن الطبيعة الالزامية لقرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون فهي ليست توصيات بل قرارات ملزمة وهو معنى عبر عنه اتجاه يرى أن صدور هذه القرارات يترتب نفاذها في داخل الدول الاعضاء دون حاجة الى اصدارها في قانون داخلي. (٢)

ولا ينال من هذا الرأي اشتراط ان يكون التصويت بالاجماع
على القرارات التى يصدرها المجلس المذكور (طبقا لما نص
عليه النظام الاساسى) فهذا الاجماع لا ينال من توافق
الشخصية القانونية للمجلس أو من الصفة الالزاميه لقراراته .

(١) انظر نص المادة (١٧) من النظام الاساسى - الملف الوشائقى المرفق بهذا البحث .

(٢) انظر فى تطبيق لهذا النظر المواصفات القياسية الخليجية التى تنشر فى الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) دون ان يتم اصدار اية موافقة على انشاء الهيئة الخليجية للمواصفات

وفى تأييد هذا الاتجاه وجهه نظر ترى ان الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون تعتبر نافذه وملزمة للدولة ولجميع السلطات الداخلية وللأفراد ، ولكن قد تقوم الحاجة الى صدور مراسيم أو قرارات وزارية لتفصيل ما أجملته الاتفاقية او ، لبيان ما يقتضيه تنفيذها من اجراءات وذلك وفقا لظروف كل حالة وبمراعاة القواعد القانونية السارية على انه تجدر الإشارة الى ان هذه الاتفاقية تنسخ ما يتعارض معها من تشريعات داخلية دون حاجة الى تعديل هذه التشريعات وذلك اعمالا لحكم المادة ٢٧ من الاتفاقية والتي تنص على ان (تكون الاولوية فى التطبيق لاحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والانظمة المحلية للدول الاعضاء . (١)

وعلى عكس هذا الاتجاه وجد اتجاه يعارض النظر المتقدم ونرجى تناوله الى حيث نعالج موضوع البحث الرئيس وهو ما يتعلق بالاثـر الايجابى لمجلس التعاون على موضوع مركز الاجانب بالنسبة لمواطنى الدول الاعضاء ، وهذا ما سيتم فى المبحث التالى .

(١) فتوى غير منشورة لادارة الفتوى والتشريع لدولة الكويت

رقم ١٩٨٥/٤٢٨/٢

المبحث الثاني

مدى تأثر موضوع مركز الأجانب بالنسبة لمواطني
الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي ايجابيا
بعد انشاء هذا المجلس

توطئة :
====

انتهينا في المبحث السابق الى تقرير أن قرارات المجلس ذات طبيعة الزامية وهي تنفذ في داخل الدول الأعضاء مباشرة دون حاجة الى اعادة اصدارها بقوانين أو أية أداة تشريعية داخلية ، والبحث في مدى انعكاس هذا المفهوم على مسائل القانون الدولي الخاص للدول الأعضاء ، هو اختبار لمدى تحقق الأثر الايجابي لانشاء مجلس التعاون الخليجي على هذه المسائل ، اذ أن هذه المسائل هي المسائل التي تتمثل فيها صفة الأجنبية وهي الصفة التي يهدف انشاء المجلس الى الغائها بين أعضائه في حدود فكرتي سيادة واستقلال الدول الأعضاء .

وينطبق هذا المعيار على مسائل القانون الدولي الخاص فـمعناها الواسع غير أنه ينطبق بصفة خاصة على مسائل العلاقة ذات العنصر الأجنبي أو الأحكام التي تخص المواطنين بأحكام دون الأجانب في مجالات التجارة والعمل والاقتصاد أو ما اصطلح على تسميته بمركز الأجانب أما الجنسية فهي ترتبط بفكرتي السيادة واستقلال الدول الأعضاء ومن ثم فهي تظل بمنأى عن الأثر الايجابي لانشاء المجلس ولما كانت قاعدـة الاسناد ترتبط بالمواطنة وبالسيادة ^{الاولية} للقانون على نحو أو آخر فهي تظل أيضا خارج دائرة الأثر الايجابي .

ولتحقيق هذه الفكرة يلزم استقراء قوانين الدول الأعضاء أو نماذج منها لنتبين ما اذا كانت تتضمن أحكاما تتناول مركز الأجانب فيها على نحو يختلف عن مركز المواطنين ، ثم وفي جزئية

أخرى نستقرأ النماذج القانونية الداخلية في الدول الأعضاء والتي تهدف الى ادماج مركز مواطنيها ومواطني باقي الدول الأعضاء ، وذلك على النحو التالي :

أولا : نماذج من القوانين الداخلية للدول الأعضاء
===
التي تحدد مركز الأجانب في مجالات معينة

يمكن تصنيف هذه القوانين في المجموعات الآتية :

قوانين الإقامة :

والتي تضع قيود على دخول الأجانب وهجرتهم ومن ثم اقامتهم ،

وتقوم هذه القوانين بتعريف المواطنة بطريق الاستبعاد ، وذلك بأن تذكر أنه يعد أجنبيا من ليس حاملا جنسيتها . (١)

قوانين العمل والتجارة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة والمصارف :

وتكاد تجمع قوانين وأنظمة الدول الأعضاء التي تنظم العمل والتجارة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة والمصارف على التفرقة

(١) انظر المادة الأولى من قانون الإقامة العماني رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ ، وكذا قانون الجنسية البحريني لسنة ٦٣ والمعمول به ابتداء من ١٦/١٢/١٩٦٣ وقارن قانون الامارات العربية الاتحادي رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن الجنسية .

في مركز المواطنة والأجانب في هذا الخصوص. (١)

(١) انظر في هذا المجال القرار السلطاني العماني رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ على التجار المنتفعين من قانون استثمار المال الأجنبي عدم جلب عمال أجانب اذا كان في ذلك ضرر بالعمال الوطنيين وكذا المرسوم السلطاني رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بتنظيم امتناع تملك الأجانب والشركات بأراضي السلطنة ، والمرسوم السلطاني ١٩٧٧/١٣ بتعديل المرسوم السلطاني رقم ٤ لسنة ٧٤ باصدار قانون الحرف الأجنبية واستثمار الرأسمال الأجنبي ، وفي البحرين العـــدد ٢١ لسنة ١٩٧٠ في منع تملك الأجانب للعقارات والمرسوم رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الشركات التجارية (م ٢١ على وجه الخصوص) وفي قطر قانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٠ بتنظيم أعمال البنوك وقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٠ بالزام شركات المقـــاولات الأجنبية بتعيين وكلاء خدمات قطريين لها ، والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن أعمال الوكالة التجارية . وفي الامارات القانون التجاري رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ في شأن الوكالات التجارية التي قصرها على المواطنين بعدما كان لايشترط هذا الشرط القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم الوكالات التجارية ونضيف الى ذلك من القوانين الحكومية ، للشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ وفي الوكالات التجارية رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤ .

ثانياً: نماذج من الاتجاه الايجابي في التشريع

=====

الداخلي للدول الأعضاء .

نشير في مبدأ الامر أن مصطلح التشريع الداخلي في هذه الحزئية ينصرف الى كل أداة تشريعية يجتمع لها وصف القاعدة العامة المجردة .

ونكتفي في هذا الصدد بالنموذجين الآتيين :

قرار وزير التجارة الكويتي رقم ٥١ لسنة ١٩٨٢ بشأن السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة المهن في دولة الكويت والذي فتح باب التسجيل لمواطني دول مجلس التعاون العاملين في مهنة الطب والمحاماة والمحاسبة والهندسة بما في ذلك المكاتب الهندسية، والاستشارات الادارية والاقتصادية والفنية والزراعية والسكنية والصناعية . (١) ، (٢)

والقرار الوزاري العماني رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ بممارسة النشاط الاقتصادي في سلطنة عمان في المجالات الصناعية والزراعية والثروة الحيوانية والسكنية والمقاولات .

* * * *

(١) مرفق بالملف الوشائقي .

(٢) قارن قرار مجلس الوزراء الكويتي رقم ٧/ ثالثا والذي ينص على (الزام الادارات المعنية في الجهات الحكومية والشركات الاستشارية العاملة مع الدولة عند وضع مواصفات المشاريع الحكومية واحتياجاتها باعطاء الاولوية لمواصفات منتجات الصناعة المحلية متى كانت تحقق الغرض المنشود بشرط ان تخضع للمواصفات العالمية وعلى ان يتم التجاوز عن الفروقات غير الاساسية بشروط المواصفات الفنية مع الاخذ بعين الاعتبار نصوص الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين دول مجلس التعاون على أساس المعاملة بالمثل (٢) التأكيد على ان تتضمن جميع العقود التي تبرمها الجهات الحكومية مع شركات المقاولات العالمية والمحلية وكذلك مقاولي الباطن شرطاً يقضي بالالتزام بشروط احتياجاتهم من المنتجات المحلية ولا يسمح لها ان تتورد من

الخلاصة :

أن مجلس التعاون هو اتحاد كونفدرالي يستهدف الغاء الحدود القانونية بين مواطني الدول أعضائه بما لامساس فيه بسيادة الدول الأعضاء واستقلالهم .

وفي اطار هذا المعنى فان الأثر الايجابي لانشاء ينحصر في مسألة وحيدة من مسائل القانون الدولي الخاص هي مركز الاجانب والمقصود بمركز الأجانب في هذا الخصوص هو معاملة مواطني الدول أعضائه معاملة موحدة في مجالات الإقامة ، والعمل ، والنشاط الاقتصادي والتجاري ، الأدلة على تحقق الأثر الايجابي للمجلس في هذا المجال تتمثل في مجموعة من القرارات والنماذج اشير اليها في موضعها ، وان كان مازال ينتظر المزيد ليتأكد هذا الأثر الايجابي .

* *
* * *
* *

المحتويات :

- (١) القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢ بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون .
- (٢) القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ بالموافقة على النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .
- (٣) القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٩ بمعاملة رعايا دولة قطر معاملة الكويتيين .
- (٤) القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ بالموافقة على اتفاق للتعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامي بين حكومة دولة قطر وحكومة دولة الكويت .
- (٥) القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ بمعاملة رعايا المملكة العربية السعودية ودولة البحرين والامارات العربية المتحدة معاملة الكويتيين .
- (٦) القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الموافقة على الاتفاق الاقتصادي بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية .
- (٧) قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن السماح لمواطني دول مجلس التعاون بمزاولة النشاط الاقتصادي في دولة الكويت .

ملف وشائقي

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢

بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

بعد الاطلاع على المادتين ٦٥ و ٧٠ (فقرة ثانية) من
الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١ بالموافقة على النظام
الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ،
وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه واصدرناه :

مادة اولى

ووفق على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس
التعاون الموقعة في مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية
بتاريخ ١٥ من محرم سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ١١ من نوفمبر
سنة ١٩٨١ م ، والمرافقة نصوصها لهذا القانون .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ،
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت
جابر الأحمد

صدر بقصر السيف في : ١٤ محرم ١٤٠٣ هـ
الوانسق : ٣١ أكتوبر ١٩٨٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم
الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين
دول مجلس التعاون
بمعون الله

٢ - يجب ان تصحب كل سلعة تستمع بالاغناء يستقر
هذه الاتفاقية شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختة
(المادة الرابعة)

١ - تعمل الدول الاعضاء على وضع حد ادنى لتعز
جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي .
٢ - يكون من بين اهداف اتوحيد التعرفة الجمرك
ايجاد حماية للسلع الوطنية في مواجهة المنتجات الاجب
النافسة

٣ - يتم تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة تدريجيا خلا
خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وتم الاتفاق ع
الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال ستة من التاريخ المذكور
المذكور .

(المادة الخامسة)

تسمح الدول الاعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع ا
دولة عضو الى الدول الاعضاء الاخرى بطريق البر
(الترانزيت) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب بها ك
نوعها وذلك مع عدم الاخلال بما ورد في الفقرة الثانية م
المادة الثانية .

(المادة السادسة)

يحظر المرور (بالترانزيت) للبضائع المنوع ادخالها الى
اراضي أى من الدول الاعضاء الاخرى بسوجب انظمتها المحلية
وتتبادل السلطات الجمركية في الدول الاعضاء وقوائم هذه
البضائع .

(المادة السابعة)

تقوم الدول الاعضاء بتسيق سياساتها وعلاقاتها التجار
تجاه الدول الاخرى والتكتلات والتجسعات الاقتصادية الاقلي
علا على ايجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري
معها .

وتحقيقا لهذا الهدف تتخذ الدول الاعضاء التداب
التالية : -

١ - تسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير .
٢ - تسيق سياسات تكوين المخزون المذات
الاستراتيجي .

٣ - عند الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة في

ان حكومات الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول
الخليج العربية .

تشيا مع النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج
العربية الداعي الى تقارب اوثق وروابط اقوى .

ورغبة منها في تنمية وتوسيع وتلقيم الروابط الاقتصادية
قيما بينها على اسس متينة لما فيه خير شعوبها .

ومن اجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية
والمالية والنقدية وكذلك التبريمات التجارية والصناعية والنظم
الجمركية المطبقة فيها .

فقد اتفقت على ما يلي : -

(الفصل الاول)

(التبادل التجاري)

(المادة الاولى)

١ - تسمح الدول الاعضاء باستيراد المنتجات الزراعية
والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ
الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات الى الدول الاعضاء
الاخرى .

ب - تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية
ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات
الروسية .

(المادة الثانية)

١ - تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر
المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات
الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني .

٢ - لا يعتبر من قبيل الرسوم ، ما يجبي مقابل خدمة
محددة ، مثل رسوم الارضية او التخزين او النقل او الشحن
او التفريغ ، اذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية .

(المادة الثالثة)

١ - يشترط لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ
الوطني ان لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها في هذه
الدول عن (٤٠) في المائة من قيمتها النهائية عند اتمام انتاجها .
كما يشترط الا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الاعضاء في

٤ - العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الاطراف الاجنبية في مجال استيراد احتياجاتها الاساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية .

« الفصل الثاني »

« انتقال الاموال والافراد وممارسة النشاط الاقتصادي »
« المادة الثامنة »

تتفق الدول الاعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أى دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفریق او تمييز في المجالات التالية :

- ١ - حرية الانتقال والعمل والاقامة .
- ٢ - حق التملك والارث والايصاء .
- ٣ - حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٤ - حرية انتقال رؤوس الاموال .

« المادة التاسعة »

تشجع الدول الاعضاء القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي الى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات .

« الفصل الثالث »

« التنسيق الانمائي »

« المادة العاشرة »

تعمل الدول الاعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الانمائية بهدف الوصول الى التكامل الاقتصادي فيما بينها .

« المادة الحادية عشرة »

١ - تعمل الدول الاعضاء على تنسيق سياساتها في مجال صناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة .

٢ - تعمل الدول الاعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة ازاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة .

« المادة الثانية عشرة »

تحقيقا للاهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تقوم الدول الاعضاء بما يلي :

١ - تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية الى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الانتاجية فيها على اساس تكاملي .

٢ - توحيد تشريعاتها وانظمتها الصناعية وزيادة توجيه اجهزة الانتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها .

٣ - توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات والجدوى الاقتصادية وتشجيع اقامة الصناعات الا والتكاملية فيما بينها .

« المادة الثالثة عشرة »

تولى الدول الاعضاء في اطار العمليات التنسية خاصة لانشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس اموال عامة او - مختلفة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشاك الات والتنمية المشتركة على اسس اقتصادية سليمة .

« الفصل الرابع »

« التعاون الفني »

« المادة الرابعة عشرة »

تتعاون الدول الاعضاء في استنباط مجالات التعاون المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتة اصباء تقوم على وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية وتعد تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة المنطقة واهداف التقدم والتنمية فيها .

« المادة الخامسة عشرة »

تعمل الدول الاعضاء على اعداد أنظمة وترتيبات التكنولوجية واختيار الانسب منها او تعديلها بما ي احتياجاتها المختلفة ، وتقوم الدول الاعضاء - كلما كان ممكنا - بابرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الاغراض الحكومات او المؤسسات العلمية او التجارية الاجنبية .

« المادة السادسة عشرة »

تقوم الدول الاعضاء بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي : على الدرجات والمراحل ، وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات وربط التعليم والتقنية ، باحتياجات التنسية في الدول الاء

« المادة السابعة عشرة »

تعمل الدول الاعضاء على التنسيق فيما بينها في مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصنيفات موحدة لمختلف المهن والحرف في القطاعات المختلفة تحجبا للسمامة التي فيما بينها وتحقيقا للاستفادة القصوى من الموارد المتاحة .

« الفصل الخامس »

« النقل والمواصلات »

« المادة الثامنة عشرة »

تتعاون الدول الاعضاء وسائط نقل الركاب والبضائى العائدة لمواطني الدول الاعضاء المارة بأراضيها او القاصدة

« المادة الثالثة والعشرون »

تعمل الدول الاعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي ، في مجال تقديم المعونات الدولية والاقليمية للتنمية .

« الفصل السابع »

« أحكام ختامية »

« المادة الرابعة والعشرون »

يراعى في تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها .
التفاوت في مستويات النمو بين الدول الاعضاء واولويات التنمية المحلية فيها . ويجوز منح اي منها اعفاء مؤقتا من تطبيق بعض احكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضي اوضاع محلية مؤقتة فيها او ظروف معينة تواجهها ويكون الاعفاء لمدة محددة ، وبقرار من المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

« المادة الخامسة والعشرون »

لا يجوز ان تمنح دولة عضو أية ميزة تفصيلية لدولة اخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية .

« المادة السادسة والعشرون »

أ - تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد اربعة اشهر من موافقة المجلس الاعلى عليها .
ب - يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الاعلى .

« المادة السابعة والعشرون »

تكون الاولوية في التطبيق لاحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والانظمة المحلية للدول الاعضاء .

« المادة الثامنة والعشرون »

تحل الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الاحكام المماثلة لها والواردة في الاتفاقيات الثنائية .

تم التوقيع عليها في مدينة الرياض (المملكة العربية السعودية) في ١٥ / ١ / ١٤٠٢ هـ . الموافق ١١ / ١١ / ١٩٨١ م
دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطر

دولة الكويت

منها معاملة وسائل نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها بما في ذلك الاعفاء من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها على الا يتناول ذلك تعاطي النقل الداخلي .

« المادة التاسعة عشرة »

١ - تعاون الدول الاعضاء في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات وتعمل على تنسيق واقامة مشاريع البنية الأساسية كالموانئ والمطارات ، ومحطات الماء والكهرباء والطرق بما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترباط النشاطات الاقتصادية .

٢ - تعمل الدول المتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها وتطوير مجالات العمل المشترك في مختلف تريات .

« المادة العشرون »

تسح الدول الاعضاء للبواخر والسفن والتسوارب المملوكة لاي منها وحمولتها بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية ، وتسحبها نفس المعاملة والافضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها او مرورها بها ، وذلك في مجال الرسوم وخدمات الارشاد والرسو ، والشحن والتفريغ والتحميل على السطح والصيانة والاصلاح وتخزين البضائع والخدمات الاخرى المماثلة .

« الفصل السادس »

« التعاون المالي والنقدي »

« المادة الحادية والعشرون »

تسعى الدول الاعضاء الى توحيد الانظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار وذلك من اجل التوصل الى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف الى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية ، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم .

« المادة الثانية والعشرون »

تقوم الدول الاعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها .

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨١

بالموافقة على النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

بعد الاطلاع على المادتين ٦٥ ، ٢/٧٠ من الدستور ،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وصر صديقنا
عليه واصدرناه :

مادة اولى

ووفق على النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج
العربية الموقع في مدينة أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة ،
بتاريخ ٢١ من رجب سنة ١٤٠١ هـ الموافق ٢٥ من مايو (آيار)
سنة ١٩٨١ م والمرافق نصوصه لهذا القانون .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ،
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت

جابر الأحمد

صدر بقصر السيف في : ٢١ رمضان ١٤٠١ هـ

الوأنسق : ٢٢ يوليو ١٩٨١ م

مذكرة ايضاحية

لمشروع قانون

بالموافقة على النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

انطلاقاً من سياسة دولة الكويت التي تدعو دائماً الى
الجمع ، والى التعاون فيما بين الدول العربية عامة ، والدول
العربية الخليجية بصفة خاصة ، طرحت الكويت فكرة انشاء
مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما تفرع منه من أجهزة
واقدر حازت الفكرة القبول لدى المسؤولين في دول الخليج وتم
التوقيع في مدينة أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ
٢١ من رجب سنة ١٤٠١ هـ الموافق ٢٥ من مايو سنة ١٩٨١ م
على النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي
يقع في اثنتين وعشرين مادة حيث عينت المادة الثانية منه مقر
مجلس التعاون ، وهي مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية ،
وتعرضت المادة الرابعة لأهداف المجلس ، وقصرت المادة الخامسة
العضوية فيه على الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء
الخارجية الذي انعقد بالرياض بتاريخ ١٩٨١/٢/٤ ، ثم بينت
المادة السادسة الأجهزة الرئيسية لمجلس التعاون وهي :

١ - المجلس الأعلى وتبعه هيئة تسوية المنازعات ،

٢ - المجلس الوزاري .

٣ - الأمانة العامة .

وقد تضمنت المواد من ٧ الى ٢٠ كل الأمور التي
بالمجلس الأعلى وعالجت المادة العاشرة موضوع هيئة تسوية
المنازعات ، وتعرضت المواد من ١١ الى ١٣ لأمر المجلس الوزاري
أما المواد من ١٤ الى ١٦ فقد أوضحت كل ما يتعلق بأمر الأمانة
العامة .

ونص النظام في المادة ١٧ منه على امتيازات وحصة
أجهزة مجلس التعاون ، كما نصت المادة ١٨ منه على عدم
الأعضاء في ميزانية الامانة العامة بنسب مساوية وشرحت المادة
من ١٩ الى ٢٢ الأمور العامة الخاصة بالنظام الاساسي .

ولما كان هذا النظام يجعل الدولة بشفقات غير
بالميزانية (المادة ١٨ منه) كما قضت المادة ١٧ بأن يتتبع منه
الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والخص
الدبلوماسية الثابتة للهيئات المسائلة لذلك فإنه يلزم للموافقة
عليه أن يصدر به قانون طبقاً للمفردة الثانية من المادة ٧٠ -
الدستور .

وحيث أن الكويت قد شاركت في وضع النظام الاساسي
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنسار اليه ووافقت على
ووقعته كما وأن هذا النظام لا يتعارض مع التزامات الكويت
المجالين العربي والدولي .

لذلك فقد أعد القانون المرافق للموافقة على هذا النظام

النظام الاساسي

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

ان :

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطر

دولة الكويت

ادراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسام
مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الاسلامية .

وايماناً بالمصير المشترك ووحدة المصالح التي تجمع
شعوبها .

ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين
جميع الميادين .

واقتراناً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها

يخدم الاهداف السامية للامة العربية .

واستهدافا لتفدية توجه التعاون وتوثيق عرى الروابط
بينها .

واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية
تتم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً
إلى وحدة دولها .

وتشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق
أرب أوثق وروابط أقوى .

وتوجيها لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية
والإسلامية وافقت فيما بينها على ما يلي :

المادة الأولى

إنشاء المجلس :

بشأن يقتضى هذا النظام مجلس يسمى مجلس التعاون
بالتخليج العربية ويشار إليه فيما بعد بمجلس التعاون .

المادة الثانية

المقر :

يكون مقر مجلس التعاون بمدينة الرياض بالملكة العربية
السعودية .

المادة الثالثة

اجتماعات مجلس التعاون :

يمتد المجلس اجتماعاته بدولة المقر وله أن يجتمع في أي
من الدول الأعضاء .

المادة الرابعة

الأهداف :

تسبل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلي :

١ - تحقيق التسيق والتكامل والترابط بين الدول
أعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها .

٢ - تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون
ثالثة بين شعوبها في مختلف المجالات .

٣ - وضع أنظمة متشكلة في مختلف الميادين بما في ذلك
شئون الآتية :

أ - الشؤون الاقتصادية والمالية .

ب - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات .

ج - الشؤون التعليمية والثقافية .

د - الشؤون الاجتماعية والصحية .

هـ - الشؤون الإعلامية والسياحية .

و - الشؤون التشريعية والإدارية .

٤ - دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة
التمدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز

بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتجميع تعاون الفاعل
الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .

المادة الخامسة

عضوية مجلس التعاون :

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت
في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ١٩٨١/٢/٤ .

المادة السادسة

أجهزة مجلس التعاون :

يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية :

١ - المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تنوية المنازعات .

٢ - المجلس الوزاري .

٣ - الأمانة العامة .

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة
فرعية .

المادة السابعة

المجلس الأعلى :

١ - المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون
ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ويكون رئاسته دورية
حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول .

٢ - يجتمع المجلس في دورتين عاديتين كل سنة ويجوز
عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وبايد
عضو آخر .

٣ - يعقد المجلس الأعلى دوراته في بلدان الدول الأعضاء .

٤ - يعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضره ثلثا الدول
الأعضاء .

المادة الثامنة

اختصاصات المجلس الأعلى :

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس
التعاون خاصة فيما يلي :

١ - النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء .

٢ - وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط
الأساسية التي يسير عليها .

٣ - النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع
المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيداً لاجتماعها .

٤ - النظر في التقارير والدراسات التي يكلف الأمين
العام بإعدادها .

٥ - اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات
الدولية .

٦ - اقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها .

٧ - تعيين الأمين العام .

٨ - تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون .

٩ - اقرار نظامه الداخلي .

١٠ - التصديق على ميثاق الامانة العامة .

المادة التاسعة

التصويت في المجلس الاعلى :

١ - يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاعلى صوت واحد .

٢ - تصدر قرارات المجلس الاعلى في المسائل الموضوعية باجماع الدول الاعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية بالاغلبية .

المادة العاشرة

هيئة تسوية المنازعات :

١ - يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى « هيئة تسوية المنازعات » وتتبع المجلس الاعلى .

٢ - يتولى المجلس الاعلى تشكيل الهيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف .

٣ - اذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الاعلى ، للمجلس الاعلى احواله الى هيئة تسوية المنازعات .

٤ - ترفع الهيئة تقريرها متضمنا توصياتها أو فتاها بحسب الحال الى المجلس الاعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا .

المادة الحادية عشرة

المجلس الوزاري :

١ - يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي للدول .

٢ - يعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أى من الاعضاء وتأييد عضو آخر .

٣ - يقرر المجلس الوزاري مكان اجتماع دورته التالية .

٤ - يعتبر انعقاد المجلس صحيحا اذا حضره ثلثا الدول الاعضاء .

المادة الثانية عشرة

اختصاصات المجلس الوزاري :

يتولى المجلس الوزاري مهامها منها :

١ - اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات .

٢ - العدل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة

بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية المجلس الاعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

٣ - تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسة الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ .

٤ - تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المتعددة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة الدول الاعضاء وتشجيع انتقال الايدي العاملة من دول الدول الاعضاء فيما بينها .

٥ - احواله الى هيئة تسوية المنازعات في المسائل الموضوعية او أكثر فنية او متخصصة لدراسة وتقديم الاقتراحات بشأنها .

٦ - النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذا النظام والتوصيات المناسبة بشأنها الى المجلس الاعلى .

٧ - اقرار نظامه الداخلي وكذلك النظام الداخلي العامة .

٨ - بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري للمساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

٩ - اعتماد التقارير الدورية وكذلك الانظمة والادارية الداخلية المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية المقترحة من العام وكذلك التوصية للمجلس الاعلى بالتصديق على الامانة العامة .

١٠ - التهيئة لاجتماعات المجلس الاعلى واعداد جدول أعماله .

١١ - النظر فيما يحال اليه من المجلس الاعلى .

المادة الثالثة عشرة

التصويت في المجلس الوزاري :

١ - يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الوزاري صوت واحد .

٢ - تصدر قرارات المجلس الوزاري في المسائل الموضوعية باجماع الدول الاعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قراراته في المسائل الاجرائية والتوصيات بالاغلبية .

المادة الرابعة عشرة

الامانة العامة :

١ - تتكون الامانة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين .

٢ - يعين المجلس الاعلى الأمين العام من مواثني مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

٣ - يرشح الأمين العام الأمناء المساعدين .

دول الاعضاء ولا يجوز له الاستثناء الا بموافقة المجلس
وزاري .

٥ - يكون الامين العام مسئولاً مباشرة عن اعمال الامانة
ومنه وعن حسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ويسل مجلس
تعاون لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له .

المادة الخامسة عشرة

تصاصات الامانة العامة :

تتولى الامانة العام المهام التالية :

- ١ - اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط
وبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون .
- ٢ - اعداد التقارير الدورية عن اعمال مجلس التعاون .
- ٣ - متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الاعلى
والمجلس الوزاري من قبل الدول الاعضاء .
- ٤ - اعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الاعلى
او المجلس الوزاري .
- ٥ - اعداد مشروعات اللوائح الادارية والمالية التي تتشعب
من عمل مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته .
- ٦ - اعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس
تعاون .

- ٧ - التحضير للاجتماعات واعداد جدول اعمال المجلس
وزاري ومشروعات القرارات .
- ٨ - الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد
دورة استثنائية للمجلس الوزاري اذا دعت الحاجة الى ذلك .
- ٩ - أية مهام أخرى تسند اليها من المجلس الاعلى او
مجلس الوزاري .

المادة السادسة عشرة

يسارس الامين العام والامناء المساعدون وكافة موظفي
الامانة العامة مهام وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك
لدول الاعضاء .

وعليهم أن يستمعوا عن أى تصرف يتنافى وواجبات وظائفهم
ولا يفضوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها .

المادة السابعة عشرة

امتيازات والحصانات :

- ١ - يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في اقليم كل دولة من
دول الاعضاء بالاهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات
التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه .
- ٢ - يتمتع ممثلو الدول الاعضاء في المجلس وموظفوه
بامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض
الدول الاعضاء كما ينظم العلاقة بين المجلس ودولة المتر
اتفاقية خاصة .

المادة ٣ من هذه المادة ستع منقح الدول أعضاء مجلس التعاون
وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات
المماثلة .

المادة الثامنة عشرة

ميزانية الامانة العامة :

يكون للامانة العامة ميزانية تساعدها فيها الدول الاعضاء
بنسب متساوية .

المادة التاسعة عشرة

نفاذ النظام الاساسي :

- ١ - يدخل هذا النظام حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه
من قبل رؤساء الدول الست المشار اليها في ديباجة هذا النظام .
 - ٢ - تودع النسخة الاصلية من هذا النظام لدى وزير
خارجية المملكة العربية السعودية كجهة ايداع نسوة بسم
صورة طبق الاصل منه لكل دولة من الدول الاعضاء .
- قيام الامانة العامة التي تصبح مودعا لديها .

المادة العشرون

تعديل النظام الاساسي :

- ١ - لاي دولة عضو طلب تعديل هذا النظام .
- ٢ - يقدم طلب التعديل للامين العام الذي يتولى اخطار
للدول الاعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة
اشهر على الاقل .
- ٣ - يسمح التعديل نافذ المفعول اذا اقره المجلس الاعلى
بالاجماع .

المادة الحادية والعشرون

احكام ختامية :

لا يجوز ابداء تحفظ على احكام هذا النظام .

المادة الثانية والعشرون

تقوم الامانة العامة بايداع وسمجيل نسخ من هذا النظام
لدى الجامعة العربية والامم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري .
ثم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي (الامارات
العربية المتحدة) بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١
آيار ١٩٨١ ميلادية من نسخة واحدة باللغة العربية .

دولة الامارات العربية المتحدة

دولة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطر

دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٩

بمعاملة رعايا دولة قطر معاملة الكويتيين

مادة أولى

يعامل رعايا دولة قطر معاملة الكويتيين في الحدود
وبالشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥
المشار اليه .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت
جابر الاحمد

رئيس مجلس الوزراء
سعد العبد الله الصباح

وزير الخارجية بالنيابة
عبد الرحمن سالم العتيقي

صدر بقصر السيف في : ١٣ رمضان ١٣٩٩ هـ
الموافق : ٥ اغسطس ١٩٧٩ م

بعد الاطلاع على الامر الاميري الصادر بتاريخ ٤ من رمضان
١٣٩٦ هـ ، الموافق ٢٩ من اغسطس لسنة ١٩٧٦ م بتنقيح
سور ،

وعلى الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ بمعاملة رعايا المملكة
العربية السعودية ودولتي البحرين والامارات العربية المتحدة
مملكة الكويتين ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ بالموافقة على
اتفاق التعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامي بين حكومة دولة
قطر وحكومة دولة الكويت ،

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

اصدرنا القانون الآتي نصه ،

مذكرة ايضاحية

للمرسوم بقانون بمعاملة رعايا

دولة قطر معاملة الكويتيين

والخاصة التي يكون جميع اعضائها او المساعدين فيها اشخاصا
طبيعيين متمتعين بحسنية هذه الدولة معاملة الكويتيين فيما يتعلق
بالتجارة والصناعة وتأسيس الشركات التجارية والاشتراك فيها
وممارسة المهن والاعمال الحرة وتلك العقارات ، وذلك بشروط
المعاملة بالمثل .

وحيث أنه بتاريخ ١١ محرم سنة ١٣٩٩ هـ الموافق ١١
ديسمبر سنة ١٩٧٨ م تم التوقيع بمدينة الدوحة على اتفاق للتعاون
الاقتصادي والتربوي والاعلامي بين حكومة دولة قطر وحكومة
دولة الكويت ، وصدر المرسوم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩
بالموافقة عليه ، ورغبة في وضع أحكام هذه الاتفاق موضع التطبيق
العملي بمعاملة رعايا دولة قطر معاملة الكويتيين على نحو مماثل
لما تقرره بالنسبة لرعايا المملكة العربية السعودية ودولتي البحرين
والامارات العربية المتحدة وفقا لما سبق بيانه .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق بمعاملة رعايا قطر
معاملة الكويتيين في الحدود وبالشروط المنصوص عليها في القانون
رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ مالف الذكر .

حرص الدستور الكويتي في مادته الاولى على أن ينص على
سبب الكويت جزء من الامة العربية وذلك تأكيدا للحقيقة
التي لا تخالدها على مر التاريخ من ان الامة العربية أمة واحدة
سبب الوطن العربي الكبير وتحرس الكويت دائما على تدعيم
وتماسك الوحدة العربية وتساهم بكل امكانياتها وفي جميع المجالات
بترجمة هذه الوحدة الى واقع ملموس .

ولقد سارت الكويت في سبيل ذلك خطوات واسعة ، ومن
هذه الخطوات عقد اتفاقيات للتعاون الاقتصادي بينها وبين
مملكة العربية السعودية ودولتي البحرين والامارات العربية
معدة استهدفت فتح المجالات امام رعايا كل من هذه الدول
لمشاركة في العمل والنشاط الاقتصادي ، وأعقب هذه الاتفاقيات
صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ بمعاملة رعايا هذه الدول
معاملة الكويتيين وذلك تنفيذا للغايات التي استهدفتها هذه
الاتفاقيات ، فنص في مادته الاولى على أن يعامل رعايا كل من
مملكة العربية السعودية ودولتي البحرين والامارات العربية
مملكة الكويتيين في الحدود وبالشروط المنصوص عليها في القانون
رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٥ مالف الذكر .

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩

الموافقة على اتفاق للتعاون الاقتصادي
التربوي والاعلامي بين حكومة دولة قطر

وحكومة دولة الكويت

~~~~~

بعد الاطلاع على الامر الاميري الصادر بتاريخ ٤ من رمضان  
سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ م بتنقيح  
الدستور

وعلى المادة ٧٠ ( فقرة ثانية ) من الدستور

وبناء على عرض وزير الخارجية

وبعد موافقة مجلس الوزراء

اصدرنا القانون الآتي نصه

مادة أولى

ورفق على اتفاق للتعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامي  
بين حكومة دولة قطر وحكومة دولة الكويت الموقع في مدينة  
الدوحة بدولة قطر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٣٩٩ هـ الموافق  
١١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ م والمرافق لهذا القانون .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ،  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جابر الاحمد

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبد الله الصباح

وزير الخارجية

صباح الاحمد الجابر

صدر نفي السيف في ١٨ ربيع الآخر ١٣٩٩ هـ

الرائد في ١٧ مارس ١٩٧٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة ايضاحية

للمرسوم بقانون بالموافقة على اتفاق للتعاون  
الاقتصادي والتربوي والاعلامي بين حكومة دولة

قطر وحكومة دولة الكويت

~~~~~

رغبة في توطيد أواصر الاخوة والتعاون مع الشقيقات
العربيات ، وتقوية عرى التعاون مع الدول الخليجية : فقد تب
التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة الدوحة بدولة قطر بتاريخ
١١ محرم سنة ١٣٩٩ هـ الموافق ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ م .

وقضت هذه الاتفاقية في المادة الثانية بأن يعمل الطرفان
المتعاقدان على اقامة تعاون اقتصادي وتجاري وقني بينهما
وفقا لاسس الميمنة في هذه المادة .

ونصت في المادة الخامسة فقرة « ١ » بأن : « تعفى من
الرسوم الجبركية المنتجات الزراعية والحيوانية والشرابات
الطبيعية والمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها احد بلدي
الطرفين المتعاقدين ويستوردونها احدهما من البلد الآخر على
اساس المعاملة بالمثل » .

وقضت هذه الاتفاقية في المادة السابعة بأن يعمل الطرفان
المتعاقدان على توثيق الصلات بين مؤسساتهما التربوية والعلمية
والفنية وذلك عن طريق توحيد المناهج الدراسية وتبادل الكتب
والمطبوعات وغيرها من الامور الميمنة في هذه المادة .

كما قضت الاتفاقية في المادة التاسعة بأن يعمل الطرفان
المتعاقدان على توثيق التعاون القائم بين البلدين في مجال الاعمال
والثقافة وذلك عن طريق تبادل الخبرات المشحة لكل منهما
في المجالات الاداعية والتلفزيونية والمسرحية والسياحية والآ
وغيرها من الامور الميمنة في هذه المادة .

وحيث ان الاتفاق لا يتعارض مع التزامات الكويت في
المجالين العربي والدولي وحيث ان الجهات المعنية - وزار
التجارة والصناعة ، وزارة الاعلام ، وزارة التربية : قد وافقت
عليه وطلبت اتخاذ اجراءات التصديق عليه .

ولما كان الاتفاق يقتضي باعفاء المنتجات الزراعية وغيرها
والتي تستورد من البلد الآخر ، من الرسوم الجبركية .

لذلك ، فقد اعد القانون المرافق ، موافقة على هذا الات

طبقا لنص المادة ٧٠/٢ من الدستور .

معاملة رعايا المملكة العربية السعودية ودولتي البحرين والامارات العربية المتحدة معاملة

الكويتيين

نحن جابر الأحمد الجابر الصباح نائب أمير الكويت وولي العهد

بعد الاطلاع على المواد ١ و ٦١ و ٦٥ من الدستور

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٣ بالموافقة على اتفاق
التعاون الاقتصادي والتربوي والاعلامي بين حكومة دولة البحرين
وحكومة دولة الكويت

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ بالموافقة على اتفاق
التعاون الاقتصادي بين حكومة دولة الامارات العربية المتحدة
وحكومة دولة الكويت

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الموافقة على
الاتفاق الاقتصادي بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه

مادة أولى

يعامل رعايا كل من المملكة العربية السعودية ودولتي
البحرين والامارات العربية المتحدة من الاشخاص الطبيعيين
أو الأشخاص الاعتباريين العامة أو الخاصة التي يكون جميع
أعضائها أو المساهمين فيها أشخاصا طبيعيين متمتعين بجنسية هذه
الدول معاملة الكويتيين فيما يتعلق بالتجارة والصناعة وتأسيس
الشركات التجارية والاشتراك فيها وممارسة المهن والأعمال
البحرية وتملك العقارات وذلك بشرط المعاملة بالمثل .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه -
تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

نائب أمير الكويت

جابر الأحمد الجابر الصباح

مشروع قانون بمعاملة رعايا المملكة العربية السعودية ودولتي البحرين والامارات العربية

المتحدة معاملة الكويتيين

الطبيين او الاشخاص الاعتبارية العامة او الخاصة التي يكون جميع اعضائها او المساهمين فيها من الاشخاص الطبيعيين المستعنين بجنسية هذه الدول معاملة الكويتيين وذلك لئلا يتعلق بالتجارة والصناعة وتأسيس الشركات بجميع أنواعها والاشتراك فيها وقد ورد النص بصيغة عامة لكي يرسى حكمه على جميع فروع النشاط التجاري والصناعي ايا كان القانون الذي يحكمه وعلى سبيل المثال في تطبيق احكام قوانين التجارة رقم ٢ لسنة ١٩٦١ والسجل التجاري رقم ١ لسنة ١٩٥٩ والاستيراد رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٤ والوكالات التجارية رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤ وتراخيص المحلات التجارية رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٩ وقانون الصناعة رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ ، وقانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ وقانون شركات ووكلاء التأمين رقم ٢٠ لسنة ١٩٦١ وغيرها .

كما تسرى نفس المعاملة ايضاً في تطبيق القوانين التي نظم ممارسة المهن والحرف والأعمال الحرة مثل القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٠ بممارسة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة والقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات .

وكذلك قضت هذه المادة بأن يعامل رعايا هذه الدول معاملة الكويتيين في خصوص تلك المقاربات .

وقد تضمنت الفقرة الأخيرة من المادة حكماً أساسياً يوجب المنطق وهو اشتراط معاملة الكويتيين بالمثل في هذه الدول في خصوص المجالات التي وردت في النص .

حرص الدستور الكويتي في مادته الاولى على ان ينص على ان شعب الكويت جزء من الامة العربية وذلك تبياناً للحقيقة ثابتة والخالدة على مر التاريخ من ان الامة العربية امة واحدة سبها الوطن العربي الكبير .

وقد كانت الكويت سباقة دائماً في الماضي والحاضر الى دعم اواصر الوحدة العربية وساهمت بكل طاقاتها وامكانياتها في جميع المجالات الى ترجمة هذه الوحدة الى واقع ملموس لكل مكان من ارجاء الوطن العربي .

وقد سارت الكويت في سبيل ذلك خطوات واسعة ومن بين هذه الخطوات عقد اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي بينها وبين لتي البحرين والامارات العربية المتحدة صدر بالموافقة عليهما انوران رقمي ٢١ و ٢٢ لسنة ١٩٧٣ .

كما تم التوقيع على اتفاق مماثل مع المملكة العربية السعودية في الرياض في ١٢/٣/١٩٧٥ وتتخذ في شأنه اجراءات صديق عليه * .

وقد استهدفت هذه الاتفاقات فتح المجالات امام رعايا من هذه الدول للمشاركة في العمل والنشاط الاقتصادي لتوسيعاً لآفاق الاستثمار وتدعياً للقاعدة الاقتصادية بما يند بالخير والنفع على شعوبها .

وتحقيقاً لهذه الغايات التي استهدفتها هذه الاتفاقات ضعه موضع التطبيق الفعلي فقد أعد مشروع القانون المرافق نصي في مادته الاولى بأن يعامل رعايا هذه الدول من الاشخاص

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥

في شأن

الموافقة على الاتفاق الاقتصادي بين دولة الكويت

والمملكة العربية السعودية



نحن صباح السالم الصباح امير الكويت

بعد الاطلاع على المادتين ٦٥ و ٧٠ من الدستور

وافق مجلس الامة على القانون الاتي نصه ، وقد صدقنا
عليه واصدرناه

مادة اولى

ووفق على الاتفاق الاقتصادي الموقع في الرياض بتاريخ

٢٩ صفر سنة ١٣٩٥ هـ الموافق ١٢ مارس سنة ١٩٧٥ م بين

حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة العربية السعودية

والبروتوكول الملحق به والمرافقين لهذا القانون .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه -

تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة

الرسمية .

امير الكويت

صباح السالم الصباح

صدر بقصر السيف في : ٢٤ جمادى الاولى ١٣٩٥ هـ

الموافق : ٤ يونيو ١٩٧٥ م

مذكرة ايضاحية

لمشروع قانون في شأن

الموافقة على الاتفاق الاقتصادي بين دولة الكويت

والملكة العربية السعودية

والمعلومات والدراسات الصناعية بهدف إيجاد تنسيق صناعي وتعاون في بين البلدين .

وايضا نظم الاتفاق أمور سيارات الشحن المائدة بين الدولتين وأعفاها من كافة القيود والرسوم والضرائب وكذلك عالج بعض الأمور المتعلقة بالترانزيت .

وحرصا على حسن تنفيذ بنود الاتفاق فقد ورد نص على تأليف لجنة مشتركة من ممثلين للطرفين المتعاقدين تسمى لجان الصعوبات والمشاكل التي قد تنشأ عن تطبيق الاتفاق وتعمل على تقديم الاقتراحات لتحسين وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

وقد الحق بالاتفاق بروتوكول يبين أوجه النشاط الاقتصادي الذي يمكن ان يقوم بين الدولتين فذكر فيه : المشاريع الصناعية ، والزراعية ، والمناولات العامة منها وخاصة وكذلك مزاولة المهن الحرة من قبل الافراد وأصناف بشرية وبيع الاسهم بعد موافقة وزارة التجارة في البلدين .

وحيث ان الاتفاق يحقق المصلحة العامة للدولة والافراد

وحيث ان الجهات المعنية قد أيدته ووافقت على التصديق عليه .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق للتصديق على هذا الاتفاق تقيادا لاحكام المادة ٧٠ فقرة ٢ من الدستور .

رغبة في توثيق عرى الاخوة التي تربط بين دولة الكويت والملكة العربية السعودية وحرصا منهما على تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينهما على أسس قوية لخدمة الشعبين الشقيقين ، فقد تم بالرياض بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٥ التوقيع على اتفاق اقتصادي بين الدولتين .

ويعتبر هذا الاتفاق اللبنة الاولى نحو وحدة اقتصادية بين الدولتين الشقيقتين اذ ينص على منح رعايا احدى الدولتين حق الاقامة والاستخدام والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي لدى الدولة الاخرى . كما يشجع الاتفاق على قيام مشاريع التنمية الاقتصادية المشتركة بين الدولتين وكذلك بين رعاياهما على ان تتمتع رؤوس الاموال التي توظفها الدولتان او رعاياهما بنفس المزايا والافضلية التي تتمتع بها رؤوس الاموال الوطنية .

وكذلك نص الاتفاق على تشجيع الاستيراد والتصدير بين الدولتين وتعتبر السلع مصنعة محليا في كلا الدولتين اذا كانت موادها الاولية واليد العاملة في انتاجها تمثل ٤٠٪ من قيمتها وهذه السلع المستوردة والمصدرة بين الدولتين بالاعفاء من رسوم التصدير والرسوم الجمركية والضرائب الاخرى .

كذلك حرص الاتفاق على تنسيق الشؤون الجمركية بين الدولتين وذلك بتوحيد الاجراءات الجمركية ونماذجها وشهادات وقوائم الشحن ، وحث على تبادل الخبرات

بين

المملكة العربية السعودية ودولة الكويت

٥ - لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ الكويتي أو السعودي، والمصدرة مباشرة الى أي من البلدين لرسم تصدير.

٦ - يعتبر منتجاً صناعياً ذا منشأ سعودي أو كويتي في حكم هذا الاتفاق كل منتج صناعي لا تقل المواد الأولية ذات المنشأ المحلي واليد العاملة المحلية وتكاليف الانتاج المحلية الاخرى الداخلة في صنعه عن (٤٠٪) .

٧ - يجب ان تصحب كل بضاعة تستع بالاعفاء، بموجب هذا الاتفاق شهادة منشأ مصدقة من وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت بالنسبة للسلع الكويتية، ووزارة التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية بالنسبة للسلع السعودية.

المادة الرابعة

اتفق الطرفان على اهمية تنظيم تبادل الخبرات والمعلومات والدراسات الصناعية بهدف ايجاد تنسيق صناعي وتعاون فني بين البلدين وتنظيم بروتوكول بذلك .

المادة الخامسة

يعمل الطرفان على تسهيل الشؤون الجمركية بينهما وذلك باتباع ما يلي :

أ - العمل على توحيد الاجراءات الجمركية وتبسيط وكشوفات وقوائم الشحن وغير ذلك مما تتطلبه مراحل بدء الجمركية .

ب - تبادل بيانات مفصلة عن البضائع المشحونة بين البلدين ووسائط نقلها الى البلد الآخر سواء كانت هذه البضائع ذات منشأ محلي في احدي البلدين او مستوردة من بلد آخر .

ج - السماح للسلطات الجمركية في كلا البلدين باجراء الاتصالات المباشرة بينهما لتبادل المعلومات وتنسيق اجراء العمل .

د - تشكل لجنة تنسيق جمركية دائمة بين البلدين تجتمع ثلاث مرات سنوياً للعمل على تحقيق الاهداف المذكورة في هذه المادة .

المادة السادسة

١ - يتعهد الطرفان المتعاقدان باعفاء سيارات نقل البضائع السعودية او الكويتية فارغة او محملة وما تحمله بضائع وسائقها ومعاونيهم المارة (ترانزيت) عبر اراضي من الطرفين الى بلد آخر من كافة القيود والرسوم والضرائب مهما كان نوعها او الجهة الجابية لها .

ان حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الكويت تحددان الرغبة الاكيدة في تنمية وتوسيع وتدعيم روابط الاقتصاد بينهما على اسس متينة لما فيه خير الشعبين شقيقين .

ولما كان البلدان الشقيقان يكونان وحدة اقتصادية متكاملة ، فقد اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بمنح رعايا الطرف الاخر على قدم المساواة دون تفرق او تمييز ما يلي :

١ - حق الإقامة والاستخدام والعمل .

٢ - ممارسة النشاط الاقتصادي في اطار (البروتوكول) المرفق .

٣ - تسهيل اجراءات انتقال الرعايا بين البلدين .

المادة الثانية

يشجع الطرفان المتعاقدان قيام مشاريع التنمية الاقتصادية المشتركة بينهما وبين رعاياهما في كلا البلدين ، وتستفيد رؤوس الاموال التي يوظفها احد البلدين المتعاقدين او رعاياه في البلد الآخر او المشاريع المشتركة بينهما بنفس المزايا والافضليات التي تتمتع بها رؤوس الاموال الوطنية .

المادة الثالثة

١ - تسمح المملكة العربية السعودية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ الكويتي المصدرة مباشرة الى المملكة العربية السعودية ، وتسمح الكويت بتصدير هذه المنتجات الموضحة في الجداول اللاحقة .

٢ - تسمح دولة الكويت باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ السعودي ، والمستوردة مباشرة من الكويت ، وتسمح المملكة العربية السعودية بتصدير هذه المنتجات والموضحة في الجداول اللاحقة .

٣ - تعفى من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية الكويتية والسعودية الموضحة في الجداول اللاحقة .

٤ - يتم الاتفاق على الجداول المشار اليها في الفقرات الثلاث السابقة ما بين الجهات التي يعينها كل من البلدين .

أ - معالجة الصعوبات والشكاوى التي قد تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق .

ب - تقديم الاقتراحات التي تهدف الى تحسين وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

ج - النظر في طلبات تعديل الجداول الملحق بهذا الاتفاق .

د - تصبح التعديلات والاقتراحات والتوصيات التي تقدمها اللجنة المشتركة ، نافذة بعد التصديق عليها من حكومتي الطرفين المتعاقدين وتبادل مذكرات بين الحكومتين في البلدين .

المادة العاشرة

يشتمل التصديق على هذا الاتفاق والجداول الملحق - والتي تعتبر جزءاً منه - من الطرفين المتعاقدين وفقاً للأصول المرعية .
وتصبح نافذة المفعول بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق . ويعمل به لمدة ثلاث سنوات من تاريخ وضعه موضع التنفيذ . وتجدد تلقائياً نفس المدة ما لم يختر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة قبل مضي اثني عشر شهراً من انقضاء المدة الاولى أو أى من المدد اللاحقة برغبته في عدم التجديد على ان تطبق احكام هذا الاتفاق على الاستشارات التي نشأت خلال العمل به الى ان تتم تصفية الحقوق المتعلقة بها شرط ان لا يتجاوز ذلك خمسة عشر عاماً من تاريخ انتهاء العمل بالاتفاق .

حرر في الرياض في ٢٩/٢/١٣٩٥ هـ

الموافق ١٢/٣/١٩٧٥ م

عن حكومة دولة الكويت

عن حكومة المملكة العربية السعودية

البروتوكول الملحق بالمادة الاولى

يحدد النشاط الاقتصادي الوارد ذكره في الفقرة الثانية من المادة الاولى فيما يلي :

أ - المشاريع الصناعية العامة والخاصة .

ب - المشاريع الزراعية العامة والخاصة .

ج - المقاولات العامة والخاصة .

د - شراء وبيع الاسهم بعد موافقة وزارة التجارة في كلا البلدين .

هـ - مزاوله المهن الحرة من قبل الافراد .

عن حكومة دولة الكويت

عبد الرحمن سالم العتيقي

عن حكومة المملكة العربية السعودية

عبد العزيز الخويطر

١ - تعفى سيارات الشحن السعودية او الكويتية التي سعوديون او كويتيون والقاصدة بلد احد الطرفين من طرف الآخر من كافة القيود والرسوم والضرائب مهما عنها او الجهة الجاية لها وان تدخل فارغة او محملة حتى التفرغ او التحميل ، وان تصل باحمالها الى مقاصدها قيود او اعاقه .

٢ - تعفى السيارات الخاصة وسيارات الركاب العمومية كويتية والكويتية ، القاصدة بلد احد الطرفين المتعاقدين من قيود والرسوم والضرائب ، ايا كان نوعها او الجهة الجاية لها .

٣ - يقصر النقل بين المملكة العربية السعودية والكويت لسيارات التابعة لهما فقط .

٤ - تمنح السلطات المختصة على الحدود ، رخصة اقامة لمدة شهر للسيارات الشاحنة القاصدة احد البلدين .

٥ - لا تؤثر احكام هذا الاتفاق على احكام اتفاق تنظيم وخروج السيارات الموقعة بين حكومة المملكة العربية كويتية وحكومة دولة الكويت ، والمعمول بها ابتداء من شهر صفر عام ١٣٩١ هـ

المادة السابعة

تمنح البواخر والقوارب والسفن المملوكة لاي من بين المتعاقدين وحسولتهما في الموانئ البحرية للطرف الآخر ، نفس المميزات والافضليات الممنوحة للسفن كويتية في كلا البلدين ، بما في ذلك الاعفاء من رسوم الحصول على النى ، والارشاد والمناورات وائ رسوم اخرى وذلك في النقل بين الكويت والمملكة العربية السعودية .

المادة الثامنة

١ - يحظر المرور بالترانزيت للبضائع الممنوع ادخالها اراضي كل من الطرفين المتعاقدين بموجب انظمتهاا المرعية اذل السلطات الجمركية في البلدين المتعاقدين قوائم بهذه سائع .

٢ - يقدم كل من الطرفين المتعاقدين التسهيلات اللازمة لتفاداة من المناطق الحرة في اى من البلدين .

٣ - تعفى البضائع المستوردة الى احد الطرفين المتعاقدين اراضي الطرف الآخر من رسوم الترانزيت مهما كان نوعها الجهة الجاية لها .

المادة التاسعة

رغبة في حسن تنفيذ هذا الاتفاق ، وضمانا لتحقيق لية المنافع المتبادلة التي تضمنها ، تؤلف لجنة مشتركة من بين الطرفين المتعاقدين تجتمع مرة كل ستة اشهر او بناء طلب احد الطرفين المتعاقدين ، وتكون مهمتها : -

وزارة التجارة والصناعة

ادارة التجارة الخارجية

قرار وزارى رقم (٥٢) لعام ١٩٨٢

بشان السماح لمواطنى دول مجلس التعاون
بمزاولة النشاط الاقتصادى فى دولة الكويت

وزير التجارة والصناعة :

استنادا الى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢ بالموافقة
على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية ، وتنفيذا لمقررات الدورة الثالثة
للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الذى عقد فى دولة
البحرين فى الفترة من ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٨٢ ،
فقد تقرر ما يلى :

أولا : يسمح لمواطنى دول مجلس التعاون وهى
دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة
العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، بمزاولة
النشاط الاقتصادى فى المجالات الصناعية والزراعية
والثروة الحيوانية والسمكية والمقاولات فى الكويت .

ثانيا : يجوز أن تصل نسبة مساهمة مواطنى دول
مجلس التعاون فى الشركات التى تؤسس فى دولة
الكويت لمزاولة الانشطة المذكورة ٠٠ الى نسبة ٧٥٪
من رأس المال .

ثالثا : تعفى من الرسوم الجمركية المنتجات
الصناعية والزراعية والحيوانية التى يكون منشأها
أحدى دول مجلس التعاون . على أن تكون مزودة
بشهادة منشأ صادرة عن الدولة المصدرة حسب النموذج
الموحد لدول مجلس التعاون .

رابعا : يبدأ تنفيذ هذا القرار اعتبارا
من ١ / ٣ / ١٩٨٣ م

خامسا : على وكيل الوزارة تنفيذ ذلك .
وزير التجارة والصناعة
جاسم خالد المرزوق

التاريخ : ٢٩ صفر ١٤٠٣

الموافق : ١٥ ديسمبر ١٩٨٢